الأنباء
الثلاثاء 20 سبتمبر 2011

من غير إحراج

د.عبدالرحمن عبدالله العوضي

إلى متى هذا الهدر بالمال العام؟

نسمع هذه الأيام عن مبالغ كبيرة تداولتها الأقلام ضمن القضايا والرشاوى وغسيل الأموال. وهذه المبالغ لم نكن نسمعها في السابق، حيث تتراوح الأرقام ما بين 10 و70 مليون دينار حسب آخر مسج تسلمناه في الهواتف النقالة بتاريخ 6/18 الساعة 10 مساء دخلت في حسابات أشخاص، وعندما أثير الموضوع أحيلت القضية للنيابة، والبنوك التي قبلت في السابق هذه الأموال دون التحقق من مصادرها أصبحت تخاف على نفسها فاضطرت الى إحالة بعض العملاء للنيابة وكشف حساباتهم، وهنا بطبيعة الحال تثار سرية الحسابات، ولكن قبل اثارة هذه القضية كان بإمكان البنوك ان لم تطمئن عن مصادر هذه الأموال ان تدق ناقوس الخطر وتلجأ الى البنك المركزي، وكان على الأخير اثارة هذه القضية ويبدأ التحقيق فيها حسب الاجراءات القانونية دون اثارة هذه الضجة التي حولت الكويت الى بلد رشاوى وتبييض الأموال والقضايا التي تأتي دون أي مبرر الا اذا كان لشراء الضمائر، وقد وصل الأمر الى ان تقوم احدى الصحف بتحديد مبالغ كبيرة وزعت على الدوائر الانتخابية في الانتخابات الماضية، وقد سمعنا ان بعض النواب كان يقبض عند التصويت على بعض القضايا الأمر الذي دعا صاحب السمو في العشر الأواخر من رمضان إلى إعداد قانون مكافحة الفساد، اي ان الرشوة أصبحت الآن أمراً مقبولاً. وأعتقد ان هذا هو قمة الفساد. حقا انه أمر غريب يظهر بهذه الصورة المشينة لدرجة اننا أصبحنا مجالا للتنكيت والاستهزاء حتى من أصحاب البرامج الساخرة ليس في الدول العربية بل في الدول الغربية فهم على حق في ذلك اذا كانت الحقيقة غائبة عن مثل هذه الكوارث الأخلاقية والمالية في الدولة. بطبيعة الحال اول ما يتهم هي الحكومة، والحكومة مع الأسف الشديد دائما في الموقف الأضعف وحتى لو لم يكن لها اي تدخل في هذا الأمر ستكون دائما كبش الفداء، لأن سوابقها في السكوت عن الفضائح التي أثيرت في صفحات الجرائد والبرامج التلفزيونية حتى وصلت الى أشخاص محدودين يجعلها دائما في مجال الشك والريبة، وكل ما أتمناه في هذه القضايا الحساسة ان تشكل لجنة مستقلة من رجال الدولة التقاة والمستقلين، بغض النظر عن حكم النيابة ومطالبات البنوك وغير ذلك للتحقق من هذه الأمور ومحاولة اتخاذ اجراءات واقعية وعملية تقوم بها الحكومة للوصول الى احد المصادر المهمة للفساد والذي يمكن الاعتماد عليه للتحقيق في باقي انواع الفساد الذي يتداوله الناس في المجتمع. يا ناس، لا يجوز ان نعيش في بلد اصبحت سمعتها الأخلاقية في الحضيض، لأن الحكومة التي تسكت عن الفساد والسرقات والرشوات هي حكومة لا تستحق ان تتولى ادارة امور الدولة، وأرجو ألا يتحول الأمر الى منازعات بين الحكومة ومجلس الأمة وان المتلاعبين في هذا المجال أقرب الى الحكومة وأقرب الى مجلس الأمة فهذا كله يمس شرف وسمعة بلدنا الحبيب الكويت، فأرجو ألا نتهاون كالعادة وأرجو الا تمر هذه الفضيحة بسلام، وأرجو ولأول مرة ان نرى أشخاصاً خلف القضبان وداخل السجون. قد يقول البعض انني متفائل لأن الوقت قد فات على مثل هذا التدخل الصارم على سمعة وشرف الكويت، لذلك نقول ان الباقي لدينا فقط هذه السمعة وهذا الشرف. فعلى الجميع ان يتحرك من واقع المسؤولية لكي يحث متخذ القرار بحسم الأمر دون تردد ومهما كانت النتائج لأن الوضع اصبح خطيراً وخطيراً جدا لأن السكوت والتهاون والتنازل يعتبر خيانة عظمى لا يجوز ان نقبله بأي شكل من الأشكال.

نوافذ

nasser@behbehani.info
د. ناصر بهبهاني

تصيّد الإضرابات

فروقات الرواتب لأصحاب الاختصاص نفسه من جهة الى أخرى، هي المشكلة التي استفحلت حتى ادت إلى حنق لدى المتضررين الذين اختاروا الإضراب كوسيلة للتعبير عن احتجاجهم. ذلك أن هذه الفروقات تتسبب في عدم توازن معيشي، إذ إن موظفين في جهة ما مثلا، يحصلون على كادر لا يحصل عليه نظراؤهم في جهة أخرى بالرغم من أن لديهم نفس طبيعة العمل والتخصص والشهادة. وهذا الموضوع إن أرادته الحكومة صعبا، فهو كذلك، وإن ارادته سهلا، فهو كذلك أيضا. فصعوبة الموضوع تكمن في عدم إيجاد آلية اقتصادية أو ادارية متوازنة يتبعها جهازنا الحكومي، وهو ما تظهر نتائجه لاحقا، أي ان الاهمال الذي قام به أي وزير قبل عشرات السنين قد بدأت سلبياته تتكشف اليوم، وذلك نتيجة للتراكمات. أما السهولة في الموضوع فهي إعادة الاعتبار إلى أصحاب الحق وفق نظام قانوني لا مجال للاختلاف حوله يتمثل في اقرار الكادر. خصوصا ان النوايا الحسنة متوافرة كون هناك كوادر سبق أن أقرت. ولكن هناك كوادر سهل إقرارها، وبالمقابل هناك كوادر اخرى كانت محل نقاش، مثل كادر القانونيين، حيث رأى حينها أنصار هذا المطلب بضرورة مساواتهم بالقضاة مثلا، بينما رد معارضو هذا المطلب بأن القضاة لا يمكن ان يتساوى معهم القانونيون الموظفون في دوائر أخرى، لكون طبيعة عمل القضاة تختلف وإن تساوت الشهادات. كل هذا لا غبار عليه وليس مربط الفرس وبإمكان الحكومة سواء لهذه الكوادر أم تلك أن تجد لها حلا، إنما الذي لا نريد الوصول إليه هو ألا تنتشر ثقافة الاضرابات، لأن هذه الطريقة قد يوجد من يستغلها سياسيا فتتحول إلى فوضى، فهناك قوى برلمانية «تتصيد» أي خلل في عمل الحكومة كي تستغله لأغراض انتخابية، وهذه القضية الإنسانية في حال دخلت ردهات السياسة أصبحت مجالا للمساومة والابتزاز.

رؤى كويتية

aljaser_b08@hotmail.com
باسل الجاسر

لم يوقعوا وسيكشفون القبيضة

على الرغم من توافر أكثر من طريقة لكشف ذمم النواب وتبرئة ذممهم أمام أهل الكويت بشكل قاطع ومانع، من قبل النواب الأفاضل محمد المطير ومبارك الوعلان وأخيرا نائب الرئيس عبدالله الرومي، منها ما يتوجه مباشرة للنائب العام ومنها من يتوجه للبنك المركزي ولكن كلها تكشف عن الذمة وتبرئها أمام الكويتيين كافة.

وقلنا من قبل إنه من حق النواب الامتناع عن التوقيع بيد أن امتناعهم عن التوقيع سيكون مانعا لهم أيضا عن اتهام الآخرين وتوزيع الاتهامات بل إن في هذا المسلك ما يثير الشبهات حولهم كما انه لن تتيح لهم معارضتهم للحكومة الحصول على صك براءة من هذه التهمة مهما صارخوا وقالوا بأن الأموال ستوزع في قاعة المجلس وما شابه من أحاديث.. ذلك أن الحكومة ليست الطرف الوحيد المتهم بتوزيع الأموال كما قال النائب المطير فيما يشبه دعوة مباشرة لكم بالتوقيع عندما قال في تصريح للزميلة «القبس» بتاريخ 11 الجاري جاء فيه: «...تسلم مبالغ من أطراف حكومية أو أطراف أخرى وفق ما نسمع بسبب الصراع على الحكم في البلاد» وهذا ما يتردد بالشارع والدواوين أيضا.

وعليه فإن معارضي الحكومة متهمون أيضا مهما فعلوا وكالوا الاتهامات للآخرين ولن يبرئهم إلا التوقيع على وثيقة تكشف ذممهم وذمم زوجاتهم وأولادهم ومنذ تقلدهم للمنصب النيابي، أما قبل ذلك فهم متهمون شأنهم شأن من لم يوقع على مثل هذه الوثيقة ومن أحيل للنيابة العامة.. خصوصا أنهم يقولون بأنهم يريدون الشفافية، وألفا دينار هو كل دخلهم، وأرصدتهم لم تتورم أو تنتفخ كما قال النائب الفاضل خالد الطاحوس قبل عدة أشهر بأن رصيده لا يتجاوز ثلاثمائة دينار فما الضرر من التوقيع؟

وبعد ذلك ستفتح لهم الأبواب على مصاريعها لإطلاق الاتهامات كما يشاءون ولن نعترض ولن يعترض أحد، ففي ذلك تقديم القدوة الحسنة ليس لنواب الأمة وحسب بل للمجتمع الكويتي ككل، فالذي ليس في بطنه سوء يكشف عما في بطنه وذمته، ولن يضيره إن كان فقيرا ولا يملك سوى بضعة مئات أو ألوف من الدنانير بل سيكون ذلك شرفا عظيما له وأنا شخصيا سأفتخر عندما يتطابق القول مع الفعل وعلى رؤوس الأشهاد وفي مناسبة جاءتهم من الله وفي موقف مستحق وليس في تمثيليات أو مسرحيات.

فمن غير المعقول أن نشاهد معارضا أقر بأنه قبض من الحكومة يتهم الآخرين بالقبض من الحكومة؟ خصوصا أنهم «أو بالأحرى بعضهم» يعرض نفسه كرمز للشرف والنزاهة والعفاف، وإنما عملهم لله والوطن والشعب وفقط لا غير.

وتأسيسا على ما أسلفت فإنني أدعوهم لإبراز صك براءة ذممهم وأزواجهم وأولادهم ومنذ توليهم شرف النيابة عن الأمة أما قبل ذلك فليكفوا عن اتهام الآخرين والكف عن هذه الندوات والاعتصامات والهوسات والشعارات التي تشكك أول ما تشكك في بعضهم ما ينسحب على جلهم وتقربهم من القبيضة وتساويهم معهم كما أن استجواب أو رحيل سمو الرئيس، وكذلك الجلسة الطارئة أو الصراخ في أول جلسة من دور الانعقاد القادم لن يطهرهم ولن يزيد إلا مساحة الشكوك حولهم، هذا إذا لم تحولها إلى حالة من اليقين.. فهل نتوقع استجابة ليس من أجلي ولكن من أجل من وثق بهم وصدقهم؟

شعلة قلم

Alamrah75@gmail.com
د. فالح العمرة

شبيحة وبلطجية الأمة

الشبيحة: هذه التسمية ليست مقتصرة على شبيحة النظام السوري بل لدينا شبيحة في البلد يفوقون شبيحة النظام السوري ولكن من نوع آخر.

البلطجية: وكذلك هذه التسمية ليست حكرا على بعض البلدان العربية أو ميدان التحرير بل كذلك لدينا بلطجية بحق واقتدار.

القاسم المشترك بين الشبيحة والبلطجية في كل الدول العربية والكويت هو محاربة الشرفاء ونشر الفساد وقتل الفضيلة وتقويض القيم والمبادئ التي تقوم على حب الوطن وحمايته من كل سارق وفاسد ومرتش وبايع لأمانته وشرف أمته.

وفي هذه الأيام انكشف أمر الشبيحة والبلطجية وذلك بواسطة الشرفاء الذين لا يقبلون أن يروا وطنهم ينهار ويتمزق وتهدر ثرواته وهم ينظرون لا يحركون ساكنا فقام من قدم معلومات عن بعض السرقات في الكثير من المشاريع وآخر من قدم معلومات عن حسابات بعض نواب الأمة الذين هم من يمثلوننا ويفترض أن يدافعوا عن حقوقنا ومكتسباتنا الشعبية ويدافعون عن الدستور والقانون ويشرعون القوانين التي تخدم الوطن والمواطن.

ولكن للأسف تبين أن بعض النواب ممن تدفقت الأموال في حساباتهم بقدرة قادر هم من يحاربون القانون ويسعون في اختراقه ونشر قيم الفساد في البلد من الرشوة والسرقة ومحاربة القوانين التي تكشف ذمم المفسدين في الوطن.

أصبح بعض النواب يفكر فقط في امتلاء جيبه ورصيده على حساب الوطن والمواطن يفكر كيف يسرق ويقبل الرشاوى يفكر كيف يبني له امبراطورية مالية في أسرع وقت على حساب بيع أمانته وذمته وعلى حساب حقوق المواطنين هذا هو نوع من أنواع عمل الشبيحة لدينا في الكويت.

ويساعد هؤلاء الشبيحة بلطجية في الإعلام الفاسد فقد بدأت الخطة متوازية في الانطلاقة منذ إعداد الخطة وبداية تنفيذها، حملة منظمة برعاية وعناية غارقة في مستنقعات وأوحال الفساد (ظلمات بعضها فوق بعض).

فلدينا شبيحة وبلطجية في السياسة والإعلام والتجارة والأمن والمؤسسة التشريعية والتنفيذية.

فيجب على الشرفاء في البلد أن ينظموا صفوفهم لمواجهة الشبيحة والبلطجية وإخراج البلد من مستنقعات الفساد ويجب على الشعب مناصرة الشرفاء وألا يقفوا موقفا سلبيا فالصمت في مثل هذا الوقت يعتبر موقفا سلبيا، ورياح التغيير قادمة لا محالة. والله المستعان.

وجهة نظر

malharfi@hotmail.com
د.محمد علي المرفي

أميركا وڤيتو العار!

أكثر من مرة سمعنا الرئيس الأميركي أوباما يتحدث عن حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة القادرة على الحياة وعلى حدود 1967م.

كما سمع العالم كله الوعود المكررة من الرئيس بأنه سيكون مع هذا الخيار وانه ـ شخصيا ـ سيعمل على تحقيقه لكونه حقا مشروعا للفلسطينيين ولا يمكن لأميركا تجاهله! لكن تلك الوعود تذهب سريعا أدراج الرياح ولا تصبح هناك قيمة لكل ما قاله الرئيس الأميركي إذا كانت إسرائيل لا ترغب في تحقيقه! بل ان الرئيس ينقلب على عقبيه ويبذل قصارى جهده كي لا يفعل الفلسطينيون اي شيء في سبيل تحقيق حقهم المشروع، ويرسل رجاله تباعا للرئيس الفلسطيني لكي يثنوه عن الذهاب للأمم المتحدة وليبقى حيث هو ينتظر إملاءات الصهاينة وتحقيق رؤيتهم للدولة الفلسطينية!

ومع ان الأميركان يعرفون جيدا ان الصهاينة ـ وحدهم ـ هم من يقف في وجه أي مشروع جاد للصلح والسلام مع الفلسطينيين، ويعرفون ـ ايضا ـ ان الصهاينة ـ وحدهم ـ هم من ينقض كل قرارات الأمم المتحدة فيتوسعون في الاستيطان بالأراضي الفلسطينية، ويستمرون في محاصرة الشعب الفلسطيني والتضييق عليه في سائر شؤون حياته، ويستمرون في محاصرة الشعب الفلسطيني والتضييق عليه في سائر شؤون حياته، والاعتداء على حرية أبنائه، ومع هذا فإن الأميركان كانوا ومازالوا يقفون الى جانب الصهاينة في كل جرائمهم بل ويبررون لهم أفعالهم الإجرامية!

الصورة ـ الآن ـ ان الفلسطينيين سيتجهون للأمم المتحدة لأنهم لم يجدوا أي طريق آخر، ولن يخسروا شيئا لأنهم خسروا كل شيء، والشيء الآخر ان هناك دولا كثيرة ستعترف بالدولة الجديدة وهذا سيشكل إحراجا حقيقيا للأميركان الذين يتظاهرون ـ دائما ـ بوقوفهم الى جانب حق الشعوب في الحياة الكريمة فإذا جاء الحديث عن الشعب الفلسطيني انحرفوا بشدة عن مسارهم السابق ورفعوا «الڤيتو» مرارا وتكرارا تأييدا للظلم الإسرائيلي وتناسوا كل مبادئهم المزعومة!

الرئيس الأميركي يبحث عن مصالحه، فالانتخابات على الأبواب، وتأثير العصابات اليهودية عليه سيكون واضحا ولهذا فهو يعمل على استرضائهم بكل السبل ولتذهب حقوق الفلسطينيين الى الجحيم، فالعرب كلهم لا قيمة لهم في رأيه! ولكن يبقى ان نتساءل نحن الشعوب العربية: ماذا ستفعل حكوماتنا العربية إزاء ذلك الاستخفاف بمشاعرنا وحقوقنا؟ لماذا تتحرك إسرائيل في كل اتجاه وبقوة في سبيل مصالحها ولا تفعل حكوماتنا شيئا يذكر؟! لماذا تستدعي إسرائيل هذا السفير أو ذاك وتهدده لأن بلده دعى إلى تأييد الفلسطينيين ولا نسمع ان بلدا عربيا استدعى سفير أميركا أو غيره لأن بلده سيقف ضد مصالح الفلسطينيين؟!

الأمير تركي الفيصل أكد أن علاقة أميركا بالسعودية ستتأثر إذا استخدمت أميركا حق الڤيتو، وانها ستتأثر ـ حسب قوله ـ مع العرب جميعا!

نحتاج الى وقفة عربية حازمة تجاه الأطماع اليهودية والتأييد الأميركي، فعند العرب من النفوذ ما ليس عند اليهود ولكنهم لا يستخدمونه! نحتاج من حكامنا أن يعيدوا لشعوبهم حقهم في الاحترام أمام الجميع.

الراصد

Fahad_almasoud111@hotmail.com
Twitter:@fafalmasoud
م.فهد المسعود

هشاشة عظام الحكومة

التهديد الذي مارسه القطاع النفطي بالإضراب وشل هذا القطاع بأكمله ما لم تقر الزيادة التي تقدموا بها، وما تبعه من خضوع الحكومة لهذا التهديد وموافقتها على إقرار الزيادة المقترحة لهم بحسب ما جاء في تصريح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الأخ علي الراشد معللا تجاوب الحكومة مع تهديدات القطاع النفطي بأنه يرجع للضرر والخسائر الفادحة التي ستتكبدها الدولة وتقدر بمبلغ 100 مليون دينار يوميا، ولاشك أن هذا المبلغ ليس بالقليل ولا توجد بدائل لسد العجز العمالي فيما لو لم تقر الزيادة ونفذ المضربون في القطاع النفطي إضرابهم.

ولنا وقفة مع هذا الموقف ككل لكي أوضح من وجهة نظري طريقة تعامل الحكومة مع مثل هذه المواقف لان الحكومات لا تقاس بانجازاتها فقط وإنما بكيفية التعامل مع مثل تلك الأزمات.

أولا وقبل كل شيء أنا لست مع الإضراب عن العمل وشل حركة البلاد بالكامل وإلحاق الضرر بالاقتصاد والمصالح العليا لها وانا مع تحقيق أي مطالبات إن كانت مستحقة من خلال الحوار والإقناع لأنهما السبيل لتحقيق المطالب ولكن بشرط أن تكون الحكومة منصفة في تحقيق تلك المطالب من عدمها ولديها الحلول البديلة لأي موقف او مشكلة أو مطالبة مادية.

ولكن مع الأسف أثبتت الحكومة أنها لا تملك البدائل في حوارها مع الأطراف المطالبة وكأنها عاجزة، وهذا ما يدل على أنها حكومة تفتقر إلى فرق عمل لإدارة مثل تلك الأزمات، وهذا ما أكده وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في مقابلة مع قناة الراي، وهذا الموقف من الحكومة نتج عنه أنه شجع كثيرا من قطاعات الدولة ممن لديهم مطالبات بزيادة الرواتب او الكوادر بالمضي في مطالباتهم والتلويح بالإضرابات والاعتصامات إذا لم تلب مطالبهم لدرجة أن البعض سمى هذه السنة أي سنة 2011 «بسنة الإضراب»، بينما رد الأخ وزير الدولة بأنه ينصح هؤلاء بعدم تنفيذ إضراباتهم وليس من صالحهم إذا ما تم ذلك لأن الحكومة لن تسمح بتكرار هذا السيناريو وبالتالي يفسر بأنها أي الحكومة رضخت لإضراب آخر وإنها لديها البدائل بما فيها الجيش والشرطة، ولكن مع احترامي الشديد لوجهة نظر الأخ الوزير إلا إن الواقع قد يبدو غير النظري واعتقد الأخ الوزير يعرف ماذا أعني فعلى الحكومة أن تكون على رأس أولويات جدول أعمالها كيفية مواجه تلك الإضرابات بوجود بدائل عملية مقرونة بفرق لإدارة تلك الأزمات وكيفية التفاوض والمواجهة السلمية طبعا مع تلك الإضرابات بالحوار البناء وإلا سيصيبها هشاشة العظام.